

بم

اسم الله الرحمن الرحيم  
اللي الحق المسمى بالامر او  
اللي جازا بحسب النسبة الى المصدر  
اللي جازا بحسب النسبة الى المصدر  
اللي جازا بحسب النسبة الى المصدر  
اللي جازا بحسب النسبة الى المصدر  
اللي جازا بحسب النسبة الى المصدر  
اللي جازا بحسب النسبة الى المصدر  
اللي جازا بحسب النسبة الى المصدر

مصدره اذ هو المصدر الذي حصل به الفاعل على  
ثابت قائم به اذ اراد القيام والمقصود مثلا في ذاته يحصل له به  
القيام والقعود وقد حصل به في غيره ذلك المعنى كالقيام في غيره  
او قد يطلق المصدر ويراد به ذلك المعنى بالالتماع وهو قد يكون  
وضعا وقد يكون كيفا وغيرهما وهو يطلق على الفعل الالتماعي حقيقة  
هذا وهو اكثر من مفهوم الفعل ويكون امرا اعتباريا او الالتماع  
له هو تعامله الفاعل في ذلك الغير النيات في تيسل **قولها** وهو ما  
بالتاثير سببه حاله في الحقيقة هذا التغيير الحاصل بالمصدر المعلوم والاد  
كتفاه به كونه صلا وتعلقت بقطع مما ذكرنا ان المصدر ثمة ان ينشأ  
اذ يقم منه ان المصدر قد يكون محيلا للفعله حاصل تيرت عليه  
المصدر المعلوم والمنشأ للفاعل والمنشأ للمعول وتحقيق المقام  
ان الفاعل اذا احدهم اني محل منفعل يحصل لصفه اعتبارا

الذ

اسم الله الرحمن الرحيم  
اللي الحق المسمى بالامر او  
اللي جازا بحسب النسبة الى المصدر  
اللي جازا بحسب النسبة الى المصدر  
اللي جازا بحسب النسبة الى المصدر  
اللي جازا بحسب النسبة الى المصدر  
اللي جازا بحسب النسبة الى المصدر  
اللي جازا بحسب النسبة الى المصدر  
اللي جازا بحسب النسبة الى المصدر

من اللطافة والانتفاع وقال في المصدر المعلوم والمنفعل صفات ذلك  
الامر الى الفاعل الحاصل في الانتفاع والقبول بمعنى مطلق الانتفاع  
ان من اللطافة المحمودة وهذا هو المصدر المحمودة وليس من المصدر  
ذاتي مشترك بينهما في قولين متباينين هما الفعل والالتماع نعم  
ذلك العار الحاصل بالمصدر مشترك بين الفاعل والموجب له والمنفعل  
القابل له فلهذا يسمى الفاعل بهى بالانتفاع وسمي الى المنفعل  
بالقبول فهو وصف قائم بالمنفعل وهو متصف به فيهما لثمة امور الالتماع  
الانتفاع وهو المصدر المعلوم والبناء القبول وهو المقصود المحمودة وقد  
يجوز في مصدر معلوم للفعل اللاتزم له التالته الحاصل بالمصدر المعلوم  
الرائع من الفعل القيام بالمنفعل وله المنشأ للفاعل كالحاقه اذا  
مثلا فاعلانه ما حذر من سببه الصفه المنشقة من المصدر المعلوم عن معنى  
الحامد والفاضل الى الفاعل او معناه كون الشيء صلحا او ضارا  
وهذا الكون هي السمة وبكسر المعنى للمفعول كالحمد والمفرد وغيره  
عن سببه المنشقة المصدر المحمودة عن مفهوم المحمودة والمفرد الى المنفعل  
معناه كون الشيء محمودة او مضرورا وكلام الخبيث وان كان بطم

وقال في المصدر المعلوم والمنفعل صفات ذلك  
الامر الى الفاعل الحاصل في الانتفاع والقبول بمعنى مطلق الانتفاع  
ان من اللطافة المحمودة وهذا هو المصدر المحمودة وليس من المصدر  
ذاتي مشترك بينهما في قولين متباينين هما الفعل والالتماع نعم  
ذلك العار الحاصل بالمصدر مشترك بين الفاعل والموجب له والمنفعل  
القابل له فلهذا يسمى الفاعل بهى بالانتفاع وسمي الى المنفعل  
بالقبول فهو وصف قائم بالمنفعل وهو متصف به فيهما لثمة امور الالتماع  
الانتفاع وهو المصدر المعلوم والبناء القبول وهو المقصود المحمودة وقد  
يجوز في مصدر معلوم للفعل اللاتزم له التالته الحاصل بالمصدر المعلوم  
الرائع من الفعل القيام بالمنفعل وله المنشأ للفاعل كالحاقه اذا  
مثلا فاعلانه ما حذر من سببه الصفه المنشقة من المصدر المعلوم عن معنى  
الحامد والفاضل الى الفاعل او معناه كون الشيء صلحا او ضارا  
وهذا الكون هي السمة وبكسر المعنى للمفعول كالحمد والمفرد وغيره  
عن سببه المنشقة المصدر المحمودة عن مفهوم المحمودة والمفرد الى المنفعل  
معناه كون الشيء محمودة او مضرورا وكلام الخبيث وان كان بطم



الجسد **الصدر** او الى الصدر بالصدر على كل تقدير من امر قوله لا يصدق  
 قيل ان يكون انه لا يحل الوجهين احدهما لزم كون ذوات المحققين <sup>الذوات</sup> متساوية  
 نظرا الى ان معلق القول بهما بناء على ان اتحادها بغير وجهها  
 المحققين عليها المتولد وانما بينهما لزم كون المعقل <sup>المتعلق</sup> اياها سلفا  
 لقول الحامد زيد بن جراح <sup>متعلق</sup> الذي قال ان القول الخاص المتعلق بهما هو كما  
 يقال له مقول خاص عليهم ان يقال له مجرد بناء على اتحادها <sup>القول</sup> انما  
 يقال له زيد بن جراح <sup>متعلق</sup> عنه انه محقق الوجود في القول الخاص فهو المقول  
 فيه لا يمكن ان يجمع به غيره <sup>القول</sup> ان يكون مقوله به <sup>القول</sup> في ذلك القول الى ان يقال  
 المقول به فهو محقق الوجود لانه <sup>القول</sup> له من كمالاته وبها <sup>القول</sup> المحقق  
 والمقول به <sup>القول</sup> محققان كما ان المحقق له <sup>القول</sup> والمقول له <sup>القول</sup> بل <sup>القول</sup> كما  
 لا يستلزم صدق <sup>القول</sup> الى الشيء <sup>القول</sup> بالجملة ان <sup>القول</sup> اراد بقوله <sup>القول</sup> الوجود  
 فاعلم الاتحاد <sup>القول</sup> بالمعروف هذه المقدرة ممنوعة وان اراد به <sup>القول</sup> الاتحاد  
 الصدق فالمقدرة الثانية ممنوعة <sup>القول</sup> كقول الكلام في الجواب عن <sup>القول</sup> النبي  
 لان <sup>القول</sup> الذي لا يصدق كل بعد ما <sup>القول</sup> يتيقن <sup>القول</sup> بالدول <sup>القول</sup> لا يصدق <sup>القول</sup> به  
 الا <sup>القول</sup> فصدق <sup>القول</sup> العقل <sup>القول</sup> لان العموم <sup>القول</sup> والخصوص <sup>القول</sup> بينهما <sup>القول</sup> يتفاوت <sup>القول</sup> فالقول

للأصح

ص  
المقول

هذا تعبير

متعلق

المقول

و

المصدر

ان المعقول مطلق من المعقول المخصوص والنسبة هي محسوس اللذات  
 قوله وان محسوسه هو العوارض من المناسبات من حد الى حد  
 المحسوسات من حد الى حد للمعقول الالهي المحسوس  
 معقول باسم قوله ان المعقول المخصوص له معقول الالهي  
 او العرفي انما ان يعرفه من حد الى حد وهو هو هذا اللذات  
 لا كالمعقول الالهي المختلف للوارة على موضوعه بل على  
 محسوس الالهي وهو محسوس في حد ذاته كمنه في حد ذاته  
 جوهر الالهي المخصوص كما في حد ذاته وهو المعقول  
 الالهي لا يتغير من حد الى حد بل هو العوارض التي منها  
 المعقول الالهي في حد ذاته انما هو محسوس الالهي  
 عارض الوجود من حد الى حد وهو هو المعقول الالهي  
 تعالى الله عما يشركون والوجود كمنه في حد ذاته  
 والوجود في حد ذاته هو المعقول الالهي في حد ذاته  
 كما في حد ذاته في حد ذاته وهو هو المعقول الالهي  
 الالهي في حد ذاته وهو هو المعقول الالهي في حد ذاته

فقط

فقط شرط الوجه الذي يتخلل بين رجبها اليها تفكر في وما  
 بين ان العلماء قال المحسوس في حد ذاته على شرح المواضع  
 بل النظر في حكمه بان المعقول الذي على القسيم الاول ان يكون  
 الذي شرطه في العوارض والذات ان يكون الوجه الذي  
 شرطه بوضوح الفروقات والذات بحيث في علم بعد الطبع  
 وجه وانسحق الالهي بحيث في علم المطلق كالقوله والخبر  
 فقوله الفريد على ان المعنى القم الالهي فيكون الذي  
 فقط شرطه العوارض الالهي المعرف في حد ذاته شرطه الوجود  
 الذي في الفرضي يكون التفرقة على ما يتغير بل ان يتغير في حد ذاته  
 في حد ذاته وهو في شرطه الوجود الذي منها اذ ذلك القم الالهي  
 فان قوله لا يكون الذي فقط اه ليعني ان المعنى المعقول  
 الثاني مطلقا انهما ان يكون الذي شرطه للعوارض  
 في حد ذاته كون الوجه الذي شرطه للعوارض او في حد ذاته  
 وللخروج الوجود في حد ذاته وانما في حد ذاته العوارض التي  
 ان لا يكون في حد ذاته للعوارض وهذا من قوله فقط وينبغي عليه

ك

ان لا يكون افراده موجودا في الخارج واخره زعموا انهم المنه  
 بناد اعلى ان جنسه لا يقف في المراتب بحيث نفس في مطلق  
 او باعتبار مطلق الوجود فانه مناسب تامل تلك الوازم ووجه الوجود  
 ووجه حقيقة ليس في الوجود المصدر الذي هو امر التام في  
 المعقول التام واوله مفهوم الموجد كجاء الحقيقة المحض الاعتراف  
 فلا يدرك ان وجه الواجب فرد للوجود المصدر والاعتناء ان  
 افرق للموضوع ان الوجود والموجود المعقول للثانية افضل  
 المنه منصف في الخارج بالوجود فيكون الى ربح طرفا لوجوده في  
 الخارج الالهي المنه ثم الفعل في غير التخلد ينزع عنها الوجود  
 به فيكون طرف الاضغاف هذا الملاحظ هكذا حق الخسوع وخوا  
 ثم في هذا فنرا في تلك الفروقات المنه بالوجود الملاحظ  
 دون الذهن او الخارج والمقولات الثانية يسمي المبادر والشا  
 والعنف المعقود بها كلها ذنوبات وهما ايات وفتية لا  
 يلحق ذكره في هذه الرسالة في موصلا بعداه هذا القياس في النوع  
 ان نقل كالمس باله في اللان وانما القياس الى ما يقوله ال

كما الحيوان فهو موصوفين بهذا الكلام بعد القياس الى مطلق غير  
 قريب القياس الى تصور يحصل منه بلا واسطه في ان يحسب في مطلق  
 بهذا الاعتبار ووجهها يظهر ان تصور الاجزاء بالغا على الوجود  
 التصور بالذات قوله ولا يخفى انه بناد الوال الموصل بتوهم ان  
 المقصد ارجاع موضوعات مباحث الموصلا بعد الوجود الى  
 الموصل القريب حتى يكون هو الموضوع خاصة دون الموصلا بعد  
 او لا يدرك انه العاقبة الى هذا التكلف بعد ان تصور ان موضوع  
 المسئلة قد يكون جزء موضوع العلم كما صح به الفاضل الطوسي  
 لو انتم كون الموضوع في جميع المسائل باطوقه هو موضوع العلم مما  
 معنى ارجاع قوائم الجنس كذا ان الحد ينال في الامر الذي هو  
 كذا فان موضوع العلم هو الموقوف والحد فيكون منه شأنه في عدم  
 الارجاع مثل شأن الحد في قابل احدهما الى الآخر حكيم واجابته  
 الخسوع بان المقصد ارجاع محمولاتها الى احوالها بل قد قوله ان  
 شكك انه يحسد تحت تلك الاحوال احوال الموصل القريب  
 لا يخفى ان يكون موضوع المسئلة في الموضوع العلم او نوعه في

77

الحاج

اجتمعت في العلم الى احوال الموضوع مع ان الموضوعات بالمتن  
 صحت الا نظرية على الخربيات وسفهم الخربيات بالمتن  
 الحد بل ما صدف عليه الخربيات صدف عليه الحد فعلى تقدير كون  
 الرجاء ذلك الموضوعات الى الموصل الفرس كما حتمت الى التاويل  
 باقية فتفكر في ذلك قد وقع التواضع هذه الى التاويل وتصيب ما حتمت  
 مبارك في هذه اليه يعجز انه يكاتبه احمد الله في يوم الاصد في شهر  
 منصف من ربيع الثامن سنة الف وثمان مائة وخمسة عشر من الهجرة  
 النبوية صلعم وحلت منه الى التاويل في اهل الكوفة في شهر ربيع الثامن